هوامش

في مواجهة أزمة كوفيد-19، أصبح العمل عن بعد قرارا قانونيا في بلجيكا لا يحترمه دائما أرباب العمل. ولضمان احترام هذا الإجراء، تنظم السلطات إجراءات المراقبة في جميع القطاعات

ستواجه الشركات تحدّيا يتعلّق بالحفاظ على روح الفريق (Getty)

العمل عن بعد
البلجيكيون أكثر إنتاجيةً في المنزل

بروكسل ـ **لبيب فهمي**

ما هي توقعاتك لعام 2021 من حيث العمل عن بعد، وأيضا توقعات الباحثين عن العمل، والتي تغيرت بالتأكيد؟ هذه هي الأسئلة التي طرحتها وكالة التوظيف البلجيكية، «مايكل بيج»، على مجموعة من المواطنين، كجزء من دراسة رئيسية لمعرفة توقعات العمال وأرباب العمل خلال هذا العام الجديد. وقد أبرزت الخلاصات أن تسعة من كل عشرة بلجيكيين يرغبون في العمل من المنزل من يومين إلى ثلاثة أيام في الأسبوع في عام 2021. ويعتقد أربعة من أصل عشرة بلجيكيين، أن العمل عن بعد قد ساعد على زيادة إنتاجيتهم وإيجاد وظيفتهم أكثر إرضاء من ذي قبل.

ووفقا للمسح، يتوقع ما يقرب من 69 في المائة من جميع الموظفين والباحثين عن عمل أن تكون الشركات أكثر انفتاحا على سياسات العمل عن بُعد مما كانت عليه قبل أزمة فيروس كورونا. يفسر، غريغوري رينارديي، المدير التنفيذي في «مايكل بيج»، لـ«العربي الجديد»: «في حين أن فترة التأقلم كانت ضرورية للعمال كما لأرباب العمل على حد سواء، فإن طريقة العمل هذه أثبتت نجاحها. فأكثر من 76 في المائة من المواطنين العاملين يرغبون في العمل بشكل أكثر من المنزل. وفي حال منح الاختيار، سيختار جميع المستجوبين في المسح تقريبا، أي 92 في المائة، العمل من المنزل يومين إلى ثلاثة أيام في الأسبوع. ومع ذلك، لا يزال التواصل البشري ضروريا للموظفين. إذ لا يخطط أي من المستجوبين للعمل عن بُعد لمدة أربعة أيام أو أكثر».

العمل عن بعد كقاعدة جديدة

وبالنسبة لغريغوري رينارديي، فمن المتوقع بروز اتجاهين مذهلين خلال هذا العام الجديد: «أول ما يظهر بشكل أكبر خلال هذا العام، هو أننا نتجه نحو عالم يكون فيه موقع وجود العامل أقل أهمية، نظرا لأن العمل عن بُعد ممكن وأصبح منتشرا الآن. فقضاء عشر دقائق أو أكثر من ساعة في الاختناقات المرورية قبل الذهاب إلى العمل، له تأثير كبير على نوعية الحياة. والآن يمكن لموظف يقطن على بعد أكثر من مائة كيلومتر عن مقر عمله مواصلة العمل بشكل عادي من منزله. إذ لم يعد اليوم المكان الذي يعيش فيه الموظف معيارا مهما كما كان من قبل، لذلك يعد هذا تغيرا مهما جدا».

أما الملاحظة الثانية، فتخص ارتفاع عدد العاملين عن بعد، الذي حدث حتى الآن بسبب الحجر الصحي، ولكن من المنتظر أن يصبح عادة دائمة عند المستخدمين البلجيكيين: «نحن مقتنعون بأن العمل من المنزل سيستمر مع مرور الوقت وسيصبح معيار العمل الجديد في بلجيكا، ولكن ليس على أساس التفرغ الكامل. بالطبع لن يكون الأمر بدوام كامل أبدا، ولكن تنفيذ هذه العملية مسألة مهمة وتحد بالنسبة لأرباب العمل. فالموظفون يبحثون بالفعل عن مزيد من الوقت لأنفسهم، وأيضا من أجل الجمع بين الحياة الخاصة والمهنية بطريقة أكثر توازنا»، يقول غريغوري رينارديي.

علاوة على ذلك، إذا كان الموظفون، وفقا للمسح، أكثر رضا من ذي قبل عن عملهم، فما الذي يجب على أرباب العمل وضعه لمواصلة ضمان هذا الرضا الوظيفي في عصر ما بعد كوفيد. «أعتقد أنه سيكون من الأساسي وضع إطار عمل ومبادئ واضحة حتى يتمكن الجميع من إيجاد إيجابيات لقاعدة العمل عن بعد. حتى يتمكن الجميع من إيجاد إيجابيات لهذه القاعدة الجديدة المنتظرة. سيكون التحدي الذي يواجه رب العمل هو الحفاظ على روح الفريق من خلال تنفيذ العمل عن بعد، وسيشمل ذلك منح المزيد من الثقة للموظفين وتنظيم بعض الاجتماعات المباشرة للحفاظ على التواصل الاجتماعي داخل الشركة وثقافة مؤسسية قوية»، يفسر غريغوري رينارديي.

باختصار

تسعة من كل عشرة بلجيكيين يرغبون في العمل من المنزل من يومين إلى ثلاثة أيام في الأسبوع في عام 2021.

■■■

ما يقرب من 69 في المائة من جميع الموظفين والباحثين عن عمل يريدون أن تكون الشركات أكثر انفتاحا على سياسات العمل عن بُعد.

■■■

سيكون من الأساسي وضع إطار عمل ومبادئ واضحة حتى يتمكن الجميع من إيجاد إيجابيات لقاعدة العمل عن بعد.

ضرورة في زمن الجائحة

وفي مواجهة أزمة كوفيد-19، أصبح العمل عن بعد هو القاعدة وقرارا قانونيا في بلجيكا لا يحترمه دائما أرباب العمل. ولضمان احترام هذا الإجراء بشكل جيد من قبل الشركات، تنظم السلطات إجراءات المراقبة المباشرة في جميع القطاعات. وبحسب داميان ديلاتور، المدير العام لمفتشية العمل، «هذه العملية هي ذات هدف وقائي، لكن لا شيء يمنع مفتشينا من اتخاذ إجراءات صارمة عاجلة في حالة الانتهاك الصارخ للقواعد التي تم سنها». واعتمادا على أنشطتها، يجب على الشركات أن تمتلك خطة لحساب احتياجات العمل وتحديد الوظائف التي يمكن العمل بها عن بُعد. «هذا ما سنعتمد عليه لاتخاذ قراراتنا. يجب أن تتوافق الخطة مع الواقع. فأثناء المراقبة، سنحقق مع كل شخص نجده في مكان العمل لنستجوبه عن الوظيفة التي يؤديها وسنقارنها بالقائمة التي وضعها صاحب العمل للوظائف الأساسية لشركته»، يوضح، داميان ديلاتور، في حديثه مع «العربي الجديد».

وأخيراً
البحث عن ورقة

سما حسن

خلال ساعةٍ، كنتُ أسبح في بحر من الأوراق، في غرفتي الصغيرة. وكانت الأدراج المغلقة قد تحوَّلت إلى ألسنة متدلية، في كل ركن حولي، وبرز ما في داخلها، وبدأت أكتشف ما نسيت، وأخفيت، فيما لم أفلح في العثور على ما كنتُ أبحث عنه، وهو ورقة. لضرورةٍ ما، كنت في المحكمة الشرعية؛ للحصول على أوراق ثبوتية خاصة، تلزم لتحديث بيانات شخصية وعائلية، كل عام. وأمام الموظف المسؤول وقفتُ حائرة، وبعينين لا تخلوان من الرجاء، بعد أن أعلن، في هدوء، فيما كان يوقِّع أوراقا أخرى، أن عليَّ تقديم الورقة الناقصة؛ من أجل أن أنهي معاملاتي. وبعد رجاء العينين واللسان، أخبرني بأنه ينتظر منِّي أن أعود بالورقة الناقصة، في موعدٍ أقصاه نهاية الدوام الحكومي لذلك اليوم.

وهكذا كنت في البيت، أسبح في بحرٍ من الأوراق، القديمة والحديثة والمهترئة والبالية، واللاَّغية والعديمة القيمة، فيما نصحتني فتاة لطيفة، تجلس أمام باب المحكمة، وتكتب العرائض، ألا أبحث عن الورقة المفقودة، هذا اليوم بالذات؛ لأني لن أعثر عليها، وعليّ أن أعيد البحث عنها، في اليوم التالي. وبالطبع لم يكن أمامي وقت؛ لكي أعمل بنصيحتها، فيما تجاذبت معها حديثا سريعا عن الصبايا الصغيرات في السن اللواتي يصطففن في طابور خلفي؛ من أجل كتابة العرائض الحكومية للمطالبة بالنفقة على الأولاد، أو رفع قضايا الطلاق والتفريق، فضحكت قائلة: ما أراه، يوميًا، سبَّب لي عقدةً من الزواج..

في غرفتي، سبحتُ فعلًا بين الأوراق، وتساءلتُ بيني وبين نفسي، عن أهمية تلك الأوراق اليوم، وفي هذه اللحظة، وفي أوقاتٍ كثيرةٍ تكون مهملةً في الأدراج، ولا ألتفت إليها. والحقيقة أنني أحتفظ بالأوراق الثبوتية الهامَّة الخاصة بي، وبعائلتي، في حقيبةٍ من القطيفة الحمراء. ولهذه الحقيبة حكاية صغيرة، مثل حكاية الأوراق التي تفقد أهميتها، في لحظةٍ، وتصبح هامَّة، في لحظة أخرى، فقد حصلت عليها ابنتي، ذات يوم، جائزة من المدرسة لتفوُّقها، وتحايلت عليها كثيرا أن نخصّصها للأوراق الثبوتية، ولكنها رفضت، وظلت سنوات تحتفظ بها، ضمن شهادات التقدير والجوائز التي حصلت عليها، وكثيرا ما رفعتْها بين يديها متباهيةً بها، حتى تنازلتْ عنها ذات يوم. وهكذا أصبحتْ مخصَّصة للأوراق الثُّبوتية، ولا أحد من أفراد العائلة يخطئ مكانها. قلبت محتوياتها ثلاث مرَّات، فوق سريري، وبحثتُ عن الورقة الناقصة، ولم أجدها، وأعدت محتوياتها، في كل مرَّة، وألقيتها في ضجرٍ على الحافّة البعيدة من السرير، وعاودتُ البحث في بحر الأوراق، الأقل أهميةً، وسبحت فيه فعلا، وتساءلتُ بيني وبين نفسي عن سرِّ احتفاظي بهذه الأوراق، وكانت إجابتي: ما بيضر إلا بني آدم.

أعلنت فشلي في العثورعلى الورقة المطلوبة، وكان عليَّ التوجُّه إلى جهةٍ حكوميةٍ أخرى للحصول على بدل فاقد. والوجهة كانت بعيدة، والانتظار كان طويلا مع رسوم مالية ليست بخسة. وهكذا كان لديَّ ورقة بديلة، توجَّهت بها إلى الموظَّف في المحكمة، قبل انتهاء الدوام، فدسَّها بين الأوراق، ووضع الختم الحكومي على الورقة الثبوتية المطلوبة، وغادرت على عجل.

> أعلنت فشلي في العثور على الورقة المطلوبة، وكان عليّ التوجّه إلى جهة حكومية أخرى للحصول على بدل فاقد

جمعتُ الأوراق الثبوتية السابحة في غرفتي، وفكَّرت في علم التوثيق الذي ظهر في عصور ما قبل التاريخ، بل وقد اهتمَّت به الأمم الأُمِّية مثل العرب، عن طريق التوثيق بالشِّعْر، مثلًا، وقد تطوَّر التوثيق من الحجري إلى الورقي، إلى الفيلمي، وإلى الضوئي، ومن ثمَّ، ظهر التوثيق الآلي، أو الإلكتروني، ويشكِّل التوثيق أهمية كبرى، في حياة الأمم وحضاراتها المختلفة. وعلى الرغم من التطوُّر المطَّرد بوسائله، إلا أن التوثيق الورقي لا يزال يحتلُّ مكانه، ويتحكَّم في مصائر الناس، ومصالحهم. وحين كنتُ أجمع الأوراق، وأعيد إغلاق الأدراج، لمحتُ أوراقًا قديمة بخطِّ أبي، يوثِّق بها ديونًا لأشخاص قد اقترضوا منه أموالًا، ذات يوم، ثم تحوَّلت الديون إلى هِبَات غير مستردَّة. أما المفاجأة الكبرى فهي أنني عثرتُ على الورقة الضائعة في الحقيبة الحمراء، صباح اليوم التالي، كما أخبرتني الموظَّفة اللطيفة.

سعر النسخة: مصر **جنيهان**، تونس **900 مليم**، لبنان **1000 ليرة**، قطر **3 ريالات**، السعودية **3 ريالات**، الكويت **200 فلس**، الإمارات **3 دراهم**، عمان **300 بيزة**، البحرين **300 فلس**، الأردن **400 فلس**، العراق **500 دينار**، المغرب **4 دراهم**، الجزائر **ديناران**، اليمن **50 ريالا**، سورية **25 ليرة**، السودان **10 جنيهات**، ليبيا **200 درهم**، موريتانيا **35 أوقية** ◻ UK **£ 1,20**, Austria **€ 2,20**, Belgium **€ 2,20**, France **€ 2,20**, Germany **€ 2,30**, Holland **€ 2,30**, Italy **€ 2,10**, Spain **€ 2,20**, Switzerland **CHF 3,50**
Turkey **TL 5,00**, USA **$ 2,00**